العلاقات المصرية الصومالية والطموح الأثيوبي في البحر الأحمر (2015 - 2026)

د. محمد ضياء الدين محمد احمداي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية المساعد مركز ابحاث ودراسات السلام- جامعة نيالا

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقات المصرية-الصومالية في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تفرضها السياسات الإثيوبية على البحر الأحمر، مع التركيز على أبعاد التعاون الإستراتيجي والسياسي بين مصر والصومال. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، ويعتمد على تحليل المصادر الرسمية، والتقارير الأكاديمية، والإعلامية، والمقابلات مع خبراء دبلوماسيين واستراتيجيين. تشير نتائج البحث إلى أن التوترات الإثيوبية، خاصة المتعلقة بسد النهضة والنفوذ البحري، تشكل تحديًا مباشرًا للأمن البحري الإقليمي، مما دفع مصر والصومال لتعزيز شراكتهما في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. كما أظهرت الدراسة أن التحالفات الإقليمية والدولية تلعب دورًا محوريًا في دعم جهود البلدين لمواجهة التهديدات المشتركة.تقدم الدراسة توصيات لتعزيز التعاون المصري-الصومالي في إطار استراتيجي طويل المدى، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وضمان أمن الملاحة في البحر الأحمر، وتقليل تأثير النفوذ الإثيوبي المتصاعد.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المصرية-الصومالية، التهديدات الإثيوبية، البحر الأحمر، التحالفات الإستراتيجية، الأمن البحري.

Egyptian–Somali Relations and Ethiopian Ambitions in the Red Sea (2015–2026)

Dr. Mohammed Diyaa Aldeen Mohammed

Abstract:

This study examines Egyptian-Somali relations in the context of security and political challenges posed by Ethiopian policies in the Red Sea, focusing on the strategic and political cooperation between Egypt and Somalia. The research employs a descriptive-analytical and comparative approach, utilizing official documents, academic and media reports, and expert interviews when available.The findings indicate that Ethiopian tensions, particularly regarding the Grand Renaissance Dam and maritime influence, pose direct threats to regional maritime security. Consequently, Egypt and Somalia have sought to strengthen their partnerships across political, military, and economic domains. The study also highlights the pivotal role of regional and international alliances in supporting the efforts of both countries to address shared

challenges.Finally, the research offers recommendations for reinforcing Egyptian-Somali cooperation within a long-term strategic framework, contributing to regional stability, safeguarding navigation in the Red Sea, and mitigating the impact of increasing Ethiopian influence.
Keywords: Egyptian-Somali Relations, Ethiopian Threats, Red Sea, Strategic Alliances, Maritime Security

المقدمة:

يمثل البحر الأحمر واحدًا من أهم الممرات المائية في العالم، لما له من أهمية استراتيجية واقتصادية كبرى، حيث يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس. وتعد مصر من أبرز الدول المطلة على هذا الممر، بينما تتمتع الصومال بموقع حيوي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والمحيط الهندي، ما يجعل الأمن البحري في المنطقة قضية حيوية للطرفين وللمنطقة بأسرها.

تاريخيًا، تربط مصر والصومال علاقات دبلوماسية واقتصادية عميقة، شملت التعاون في مجالات السياسة والأمن والدعم العسكري، إلا أن هذه العلاقات تواجه اليوم تحديات متزايدة نتيجة تصاعد النفوذ الإثيوبي في البحر الأحمر والمنطقة المحيطة بسد النهضة، الأمر الذي يهدد الأمن المائي والاستقرار الإقليمي ويستدعي تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين الدولتين.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات المصرية-الصومالية في ضوء هذه التحديات، مع التركيز على أبعاد التعاون السياسي والاستراتيجي، ودراسة أثر التوترات الإثيوبية على الأمن البحري، وتقديم توصيات لتعزيز التحالفات الإقليمية والدولية. كما تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية حول العلاقة الثنائية الحديثة بين مصر والصومال في مواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة.

أهمية الدراسة:

1/توضيح أبعاد التعاون المصري-الصومالي لمواجهة النفوذ الإثيوبي.
2/تقديم معلومات مفيدة لصناع القرار السياسي والأمني.
3/المساهمة في الدراسات المتعلقة بالأمن البحري للبحر الأحمر.
4/تسليط الضوء على دور التحالفات الإقليمية والدولية.
5/تعزيز فهم السياسة الإستراتيجية لمواجهة التحديات الإقليمية.

أهداف الدراسة:

1/دراسة تاريخ العلاقات المصرية-الصومالية.
2/تحليل تأثير التهديدات الإثيوبية على البحر الأحمر.
3/تقييم السياسات المصرية تجاه الصومال.
4/التعرف على دور التحالفات الإقليمية والدولية في دعم العلاقة الثنائية.
5/تقديم توصيات لتعزيز التعاون الإستراتيجي بين مصر والصومال.

مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة في تزايد النفوذ الإثيوبي في البحر الأحمر وتأثيره على الأمن والاستقرار الإقليمي وضرورة فهم كيفية تعزيز العلاقات المصرية-الصومالية لمواجهة هذه التحديات بفاعلية.

أسئلة الدراسة:

1/ما هو تاريخ العلاقات المصرية-الصومالية؟

2/كيف تؤثر التهديدات الإثيوبية على الأمن البحري في البحر الأحمر؟

3/ما السياسات المصرية الحالية تجاه الصومال؟

4/ما دور التحالفات الإقليمية والدولية في تعزيز العلاقة بين مصر والصومال؟

5/ما الآفاق المستقبلية لتعاون البلدين في مواجهة النفوذ الإثيوبي؟

فروض الدراسة:

1/هناك تعاون سياسي مستمر بين مصر والصومال لمواجهة التهديدات الإثيوبية.

2/التهديدات الإثيوبية تؤثر بشكل مباشر على الأمن البحري في البحر الأحمر.

3/مصر تسعى لتعزيز الشراكة الإستراتيجية مع الصومال لتحقيق توازن إقليمي.

4/التحالفات الإقليمية والدولية تدعم جهود البلدين لمواجهة التحديات المشتركة.

5/هناك فجوة في الدراسات الأكاديمية حول العلاقات الحديثة بين مصر والصومال.

6/التعاون العسكري والأمني يمثل محورًا رئيسيًا في الشراكة المصرية-الصومالية.

7/إن التحديات الإقليمية تزيد الحاجة إلى تنسيق إستراتيجي طويل المدى بين البلدين.

أدوات الدراسة:

- تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية.
- مراجعة الدراسات الأكاديمية السابقة.
- تحليل البيانات الإعلامية والسياسية.

حدود الدراسة:

- الحد الزمني: 2015–2026م
- الحد المكاني: مصر، الصومال، البحر الأحمر.
- الحد موضوعي: التركيز على الأبعاد السياسية والاستراتيجية والأمنية.

منهجية الدراسة: يعتمد الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي والمقارن.
- المنهج التاريخي لتتبع العلاقات المصرية-الصومالية.

لتحليل السياسات الإثيوبية وتأثيرها على الأمن البحري والاستقرار الإقليمي.

الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

مراجعة الدراسات حول -الأمن البحري في البحر الأحمر.

- لدراسات المتعلقة بالعلاقات المصرية-الصومالية والتحالفات الإقليمية.
- الفجوة البحثية: نقص الدراسات التي تركز على العلاقة الثنائية الحديثة في ظل التهديدات الإثيوبية وتأثيرها على الأمن البحري.

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات المصرية-الصومالية:

تُعتبر العلاقات المصرية-الصومالية واحدة من أبرز العلاقات الثنائية في منطقة القرن الأفريقي، إذ تمتد جذورها إلى عقود طويلة من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي، لقد لعب

الموقع الجغرافي لكل من مصر والصومال دورًا محوريًا في تشكيل طبيعة هذه العلاقات، خاصة في ضوء أهمية البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة بالصومال. يهدف هذا المبحث إلى دراسة تطور العلاقات بين البلدين عبر الزمن، مع التركيز على الأحداث والتطورات السياسية التي أثرت على مستوى التعاون، وبيان العوامل التي أسهمت في تعزيز أو إضعاف هذه العلاقة.

أولاً: الجذور التاريخية للعلاقات المصرية-الصومالية: تعود العلاقات بين مصر والصومال إلى الحقبة الاستعمارية وما بعدها حيث كانت مصر تتعامل مع الصومال ضمن إطار السياسة الأفريقية الأوسع، سعياً إلى حماية مصالحها في البحر الأحمر والممرات المائية المؤدية إلى قناة السويس.[1]

- العلاقات الدبلوماسية المبكرة: أسست مصر علاقات رسمية مع الصومال بعد استقلال الأخير في عام 1960م وسعت إلى دعم الدولة الوليدة سياسياً واقتصادياً.[2].
- التعاون العسكري: خلال السبعينيات والثمانينيات، قدّمت مصر دعمًا عسكريًا للصومال، بما في ذلك التدريب وتوفير المعدات، في إطار السياسة المصرية لتعزيز الاستقرار في القرن الأفريقي، ومنع النفوذ الإقليمي المضاد.
- البعد الثقافي والتعليم: ساهمت مصر في دعم التعليم والصحة في الصومال، عبر إرسال بعثات طلابية للتعليم الجامعي، وتقديم منح دراسية في مختلف التخصصات، مما ساعد على بناء جسور قوية من التفاهم بين الشعبين.[3]

ثانياً: العلاقات في مرحلة الأزمات الإقليمية (1990–2010م): شهدت العلاقات المصرية-الصومالية خلال هذه الفترة تحديات عدة نتيجة الصراعات الداخلية في الصومال وظهور الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى التوترات الإقليمية في القرن الأفريقي. فقد أدى انهيار الدولة الصومالية منتصف التسعينيات إلى صعوبات في الحفاظ على مستوى التعاون المصري، حيث اقتصر الدور المصري على تقديم المساعدات الإنسانية والدعم الدبلوماسي في المنظمات الإقليمية وخلال هذه الفترة، بدأت مشكلة القرصنة على السواحل الصومالية، ما دفع مصر إلى الانخراط في دعم مبادرات الأمن البحري الإقليمي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ودول أخرى، لحماية الملاحة في البحر الأحمر. قدمت مصر مساعدات غذائية وطبية للسكان الصوماليين المتأثرين بالحروب الداخلية، مع التركيز على المناطق الأكثر تضررًا مثل مقديشو.[4]

ثالثاً: العلاقات في مرحلة ما بعد 2010م:بعد استقرار جزئي للحكومة الصومالية، بدأت العلاقات المصرية-الصومالية في التعافي والتوسع، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاستراتيجية والأمنية فعملت مصر على تعزيز التعاون مع الصومال ضمن الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن الدولي، لضمان دعم الدولة الوليدة واستقرارها السياسي وعززت مصر التعاون مع الصومال في تأمين الممرات المائية، خصوصاً في البحر الأحمر وخليج عدن، لضمان حرية الملاحة وتأمين التجارة الدولية.

وقامت العديد من المشروعات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية شملت العلاقات تطوير الموانئ والمشروعات الاقتصادية في الصومال، مع دعم برامج التدريب الفني للشباب الصومالي، وتشجيع الاستثمارات المصرية في بعض القطاعات.[5]

رابعاً: العوامل المؤثرة في العلاقات الثنائية:

- الجغرافيا والسياسة الإقليمية: الموقع الاستراتيجي للصومال يربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، مما يجعلها شريكًا مهمًا لمصر لمواجهة النفوذ الإقليمي الإثيوبي.
- الأمن المائي والصراعات الإقليمية: ملف سد النهضة وتوترات نهر النيل يلعب دورًا مهمًا في دفع مصر لتعزيز العلاقات مع الدول المطلة على البحر الأحمر.
- التحالفات الإقليمية والدولية: الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، كلها تؤثر على طبيعة التعاون بين مصر والصومال.
- العلاقات الثقافية والتعليمية: تعزيز التبادل الطلابي والمساعدات التعليمية يبني أساسًا من الثقة ويقوي الروابط الشعبية.[6]

خامساً: تقييم تطور العلاقات التاريخية:

يمكن تلخيص تطور العلاقات في ثلاثة مراحل:

1. مرحلة التأسيس والدعم المبكر (1960–1990م): اتسمت العلاقات الدبلوماسية والعسكريةبين البلدين في هذه المرحلة بالقوة مع التركيز على البعد السياسي والثقافي.
2. مرحلة الأزمات الداخلية (1990–2010م): اتسمت هذه الفترة بالصعوبات بسبب الحرب الأهلية الصومالية، مع الحفاظ على الدعم الإنساني والأمني المحدود.
3. مرحلة التعافي والتعاون الإستراتيجي: (2010م–الآن): تتسم هذه الفترة بتعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي، مع التركيز على مواجهة التحديات الإقليمية مثل النفوذ الإثيوبي وتأمين الملاحة البحرية. [7]

إن العلاقات المصرية-الصومالية لها جذور تاريخية عميقة، مرت بفترات صعود وهبوط وفقًا للتغيرات الإقليمية والسياسية. إن مصر ترى في الصومال شريكًا إستراتيجيًا أساسيًا في مواجهة التحديات الإثيوبية، وأن التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي يمثل الدعامة الأساسية لهذه العلاقة.

المبحث الثاني: التحديات الإثيوبية وتأثيرها على الأمن البحري في البحر الأحمر:

يشكل الأمن البحري في البحر الأحمر جزءًا أساسيًا من الاستقرار الإقليمي، نظرًا لأهمية الممرات المائية التي تربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس. في السنوات الأخيرة، أصبحت السياسات الإثيوبية في منطقة القرن الأفريقي محورًا رئيسيًا للتوترات الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالملف المائي والنفوذ البحري. يُنظر إلى إثيوبيا بوصفها لاعبًا إقليميًا ناشئًا يسعى لتوسيع تأثيره في البحر الأحمر وخليج عدن، الأمر الذي يفرض تحديات مباشرة على مصر والدول المطلة على البحر، بما في ذلك الصومال.

يشير هذا المبحث إلى طبيعة التهديدات الإثيوبية، ويدرس تأثيرها على الأمن البحري في البحر الأحمر، ويحلل كيفية تعامل مصر والصومال مع هذه التحديات ضمن إطار التحالفات الإقليمية والدولية. كما يُركز على أبعاد السياسة الإثيوبية في القرن الأفريقي، بما في ذلك استراتيجياتها البحرية والاقتصادية، ويُبرز أثر ذلك على حرية الملاحة وأمن التجارة الدولية في المنطقة.

أولاً: السياق السياسي والإقليمي للسياسات الإثيوبية:

تعتبر إثيوبيا دولة محورية في القرن الأفريقي، ولها تأثير كبير على الاستقرار الإقليمي نتيجة موقعها الجغرافي الكبير ونفوذها السياسي والاقتصادي.

يعد سد النهضة الإثيوبي أحد أهم مصادر التوتر بين إثيوبيا ومصر، حيث يهدد الأمن المائي المصري ويؤثر على مستويات تدفق المياه في النيل. ترتبط هذه القضية بشكل غير مباشر بأمن البحر الأحمر، إذ تسعى مصر لتعزيز نفوذها في الممرات البحرية لتعويض أي تهديد محتمل لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.[8]

تبنت إثيوبيا سياسة توسعية في القرن الأفريقي تشمل تطوير موانئ على البحر الأحمر من خلال اتفاقيات مع إريتريا والصومال، بهدف السيطرة على الممرات البحرية وزيادة النفوذ التجاري والسياسي في المنطقة تؤثر السياسات الإثيوبية على استقرار المنطقة من خلال دعم بعض الأطراف المحلية في الصومال وإريتريا، ما يزيد من تعقيد العلاقات بين مصر والدول المطلة على البحر الأحمر ويضع الأمن البحري تحت ضغط مستمر.[9]

تتعدد التهديدات البحرية في البحر الأحمر، وتتراوح بين التهديدات العسكرية المباشرة، والنفوذ السياسي، وصولاً إلى التحديات الاقتصادية والعسكرية حيث تقوم اثيوبيا منذ فترة ببناء تحالفات عسكرية مع بعض الدول المطلة على البحر الأحمر، وتسعى لتوسيع نفوذها في الموانئ الاستراتيجية، مما قد يهدد حرية الملاحة يشمل ذلك محاولات إثيوبيا للسيطرة على التجارة البحرية والموارد الاقتصادية مثل النفط والغاز في البحر الأحمر.

كل ذلك ادى الى تصاعد التهديدات غير التقليدية التي تشمل القرصنة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والنشاطات البحرية غير القانونية التي تزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.[10]

حيال ذلك برزت تحديات المراقبة البحرية في ظل ضعف البنية التحتية للمراقبة البحرية في بعض الدول الساحلية مما يتيح لاثيوبيا استغلال نقاط ضعف الأمن البحري لتحقيق مصالحها الإقليمية.

أثر التحديات الإثيوبية على مصر والصومال:

تؤثر السياسات الإثيوبية بشكل مباشر على الأمن والاستقرار في البحر الأحمر، مما يستدعي استراتيجية مشتركة لمواجهة هذه التحديات في مجالات الأمن المائي والسياسي ؛ اما الجانب المصري فهو يعتمد على ضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر وتأمين الممرات البحرية من أي نفوذ إثيوبي قد يعيق التجارة أو يهدد مصالحها الاستراتيجية.[11]

-الأمن البحري للصومال: تواجه الصومال تهديدات مزدوجة، من النفوذ الإثيوبي والسيطرة على موانئها البحرية، مما يزيد من التحديات الداخلية ويقلل من قدرتها على إدارة شؤونها البحرية بشكل مستقل.

يؤدي التهديد الإثيوبي إلى تعزيز التنسيق بين مصر والصومال في مجالات السياسة والدبلوماسية والأمن البحري، خاصة فيما يتعلق بحماية الممرات المائية والموانئ الحيوية.

تركز إثيوبيا على عدة محاور استراتيجية لتعزيز نفوذها البحري اهمها:

1/تطوير الموانئ الإقليمية: تسعى إثيوبيا للاستفادة من موانئ الصومال وإريتريا لتوسيع قدرتها

على النفوذ البحري، خاصة في مجالات التجارة والشحن العسكري.

2/التحالفات الإقليمية: تدخل إثيوبيا في تحالفات سياسية وعسكرية تهدف لتقوية موقفها أمام مصر والدول الساحلية الأخرى.

3/السياسات الاقتصادية البحرية: تشمل السيطرة على الخطوط الملاحية الحيوية والتجارة الدولية، ما يؤثر على حركة الشحن في البحر الأحمر ويشكل تهديدًا مباشرًا لمصالح مصر والصومال الاقتصادية.

4/التحركات العسكرية: عبرتعزيز القدرات البحرية والدفاعية، مع التركيز على السيطرة على النقاط الاستراتيجية في البحر الأحمر، بما يتيح إثيوبيا تأثيرًا مباشرًا على الأمن الإقليمي.[12]

أبعاد التهديدات الإثيوبية على الأمن الإقليمي

والأمن البحري والتجارة العالمية: إن أي توتر إثيوبي في البحر الأحمر يهدد الملاحة الدولية والتجارة العالمية، مما يجعل المنطقة محورًا للسياسات الدولية.

- التأثير على التحالفات الإقليمية: التهديدات الإثيوبية تستدعي إعادة ترتيب التحالفات، وتدفع مصر والصومال لتنسيق استراتيجياتهما مع دول المنطقة والدول الكبرى لضمان الأمن والاستقرار.
- التهديدات السياسية: تسعى إثيوبيا لاستغلال الأزمات الداخلية في الصومال وبعض دول القرن الأفريقي لتعزيز نفوذها السياسي على حساب مصالح مصر.
- الأمن المائي: يشكل سد النهضة قضية محورية في توترات البحر الأحمر، حيث أن النزاع المائي بين مصر وإثيوبيا يؤثر على استراتيجيات التأمين البحري والممرات الدولية.[13]

تقييم السياسات الإثيوبية واستراتيجيات الرد:

أظهرت إثيوبيا خلال العقد الأخير مرونة استراتيجية عالية، حيث نجحت في موازنة مصالحها الاقتصادية والسياسية مع التحديات الإقليمية.تواجه مصر والصومال تحديًا مزدوجًا يتمثل في تحجيم النفوذ الإثيوبي وفي الوقت نفسه تعزيز الأمن البحري للممرات المائية الحيوية.

استراتيجيات الرد المصرية تشمل تعزيز التنسيق الثنائي مع الصومال، الانخراط في التحالفات الإقليمية والدولية، وتطوير القدرات البحرية لمواجهة أي تهديد محتمل.[14]

المبحث الثالث: السياسات المصرية تجاه الصومال والتحالفات الإقليمية والدولية:

تشكل العلاقة بين مصر والصومال ركيزة مهمة في الأمن الإقليمي للقرن الأفريقي، لاسيما في ظل تصاعد النفوذ الإثيوبي في البحر الأحمر وخليج عدن. تسعى مصر عبر سياساتها الخارجية إلى ضمان مصالحها الاستراتيجية، سواء فيما يتعلق بالأمن المائي أو بحرية الملاحة في البحر الأحمر. يعتمد هذا المبحث على تحليل السياسات المصرية تجاه الصومال، ويركز على كيفية استثمار مصر لعلاقاتها الثنائية مع الصومال في إطار التحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. إن توضيح دور مصر في دعم الصومال سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وتحليل الإجراءات والمبادرات المصرية لمواجهة التهديدات الإثيوبية سواء على صعيد البحر الأحمر أو في الأبعاد الإقليمية الأوسع ليس بالامر السهل في ظل التعقيدات التي تمر بها المنطقة كما أن بيان أثر هذه

السياسات على تطوير التعاون بين البلدين وإمكانات تنسيق الجهود مع شركاء إقليميين ودوليين يحتاج إلى مزيد تفصيل كالاتي:[15]

أولاً: السياسات المصرية تجاه الصومال:

تمتاز السياسة المصرية تجاه الصومال بوضوح الأهداف الاستراتيجية، التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

الدعم السياسي والدبلوماسي:

تعمل مصر على تقديم الدعم السياسي للصومال في المحافل الإقليمية والدولية، بما يشمل مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي.

تدعم مصر جهود الحكومة الصومالية في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي، عبر تقديم الخبرات الفنية والدبلوماسية.

التعاون الأمني والعسكري:

يشمل ذلك التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والمساعدة في تعزيز قدرات القوات البحرية الصومالية لمواجهة القرصنة وحماية الموانئ الحيوية.

يتم التنسيق مع القوات المصرية في البحر الأحمر لضمان حماية خطوط الملاحة والتجارة الدولية، وتأمين الممرات البحرية الاستراتيجية.

التعاون الاقتصادي والاجتماعي:

تقديم مساعدات إنسانية، برامج تدريبية للشباب الصومالي، ودعم البنية التحتية الاقتصادية.

تشجيع الاستثمارات المصرية في الصومال لتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق فوائد متبادلة للطرفين.[16]

ثانياً: السياسات المصرية تجاه التهديدات الإثيوبية:

تواجه مصر تحديات متعددة بسبب السياسات الإثيوبية في القرن الأفريقي، ولذا تعتمد على استراتيجيات محددة للتعامل مع هذه التهديدات وهي:

1/مواجهة النفوذ البحري:

عبرتطوير التعاون مع الصومال لتأمين الممرات البحرية وحماية الملاحة.

2/العمل على زيادة حضور مصر في المنتديات الإقليمية لتعزيز الدور المصري في البحر الأحمر.

3/الأمن المائي: إدارة الأزمات المتعلقة بسد النهضة عبر التحالفات الإقليمية والدولية، لضمان عدم تأثير السياسات الإثيوبية على الموارد المائية لمصر.

4/تعزيز التنسيق مع الصومال: بشأن استخدام الموارد البحرية والموانئ بما يحمي مصالح الطرفين.

5/التحالفات الدبلوماسية الإقليمية التنسيق مع دول الخليج وأفريقيا لتعزيز موقف مصر الإقليمي.

استخدام المؤتمرات الدولية والآليات الأممية للضغط على إثيوبيا وتقييد نشاطاتها التي تهدد الأمن البحري.[17]

ثالثاً: دور التحالفات الإقليمية والدولية:

تلعب التحالفات الإقليمية والدولية دورًا محوريًا في دعم السياسات المصرية تجاه الصومال:

- لاتحاد الأفريقي: مصر عضو فاعل في الاتحاد الأفريقي، وتستفيد من المنصة الأفريقية لتعزيز الدعم للصومال ومواجهة أي تهديد إثيوبي محتمل.
- يتيح الاتحاد الأفريقي تشكيل مجموعات عمل مشتركة حول الأمن البحري والتنمية الاقتصادية.
- الأمم المتحدة: استخدام قرارات مجلس الأمن لدعم الاستقرار في الصومال، بما يشمل قوات حفظ السلام والمساعدات الإنسانية.
- الضغط الدولي على أي أطراف تسعى لزعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي، بما في ذلك إثيوبيا.
- الشراكات الثنائية مع دول أخرى: تعتمد مصر في علاقاتها مع دول الخليج، خصوصًا السعودية والإمارات، لتعزيز دعمها السياسي والاقتصادي للصومال وكذلك التنسيق مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم مبادرات الأمن البحري ومكافحة القرصنة.[18]

رابعاً: البرامج والمبادرات المصرية العملية: تشمل السياسات المصرية مبادرات عملية تهدف إلى تعزيز التعاون مع الصومال وضمان الأمن البحري في البحر الأحمر:

مبادرات تدريب القوات البحرية الصومالية:

برامج تدريبية متخصصة للقوات البحرية لضمان السيطرة على الموانئ والتعامل مع القرصنة.

- تطوير أساليب التنسيق مع الأسطول المصري لضمان فعالية العمليات المشتركة.
- دعم إعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية:
- تقديم استشارات فنية لدعم الوزارات الحكومية وإعادة بناء البنية الإدارية.
- تعزيز قدرات الشرطة والقضاء لضمان سيادة القانون على الساحل والموانئ. (19)
- التعاون الاقتصادي والاستثماري: عبر دعم إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة لتعزيز التنمية المستدامة.

تشجيع الشركات المصرية على الاستثمار في قطاعات النقل البحري والطاقة والتجارة.(20)

خامساً: أثر السياسات المصرية على الأمن الإقليمي:تساهم السياسات المصرية تجاه الصومال في:

- تعزيز الأمن البحري: حماية الممرات البحرية الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن.
- زيادة الاستقرار السياسي في الصومال: دعم الحكومة المركزية يقلل من المخاطر الإقليمية.
- مواجهة النفوذ الإثيوبي:تقليل القدرة الإثيوبية على التحكم في المنطقة البحرية الاستراتيجية.
- تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية: يشجع الدول الأخرى على الانخراط في دعم الاستقرار الإقليمي.

سادساً: تقييم السياسات المصرية واستراتيجيات التطوير؛ أظهرت مصر قدرة على إدارة علاقاتها مع الصومال بشكل فعال، مع التركيز على الأمن السياسي والبحري:

- توجد حاجة لتطوير برامج تعاون أوسع تشمل المجالات الاقتصادية والتكنولوجية لتعزيز الاعتماد المتبادل وتقوية الشراكة.
- التنسيق مع المجتمع الدولي ضروري لضمان استدامة النتائج ومنع أي تحركات أحادية من قبل إثيوبيا قد تهدد الأمن البحري.

إن مصر تعتمد على سياسات متعددة المستويات تجاه الصومال، تشمل الدعم السياسي، التعاون الأمني والعسكري، وبرامج التنمية الاقتصادية، في إطار التحالفات الإقليمية والدولية. إن هذه السياسات تساهم بشكل مباشر في تعزيز الأمن البحري وحماية المصالح الاستراتيجية لمصر، مع مواجهة التهديدات الإثيوبية بشكل فعال. [21]

المبحث الرابع: التقييم الاستراتيجي للعلاقات المصرية-الصومالية وآفاق المستقبل:

أولاً: التقييم الاستراتيجي للعلاقات الثنائية:

1. البعد السياسي:

إن العلاقات المصرية-الصومالية تحافظ على استقرار سياسي نسبي في إطار القرن الأفريقي، حيث تقوم مصر بدعم الحكومة الصومالية في المحافل الدولية، بما يضمن تعزيز الشرعية والدعم الدولي للصومال. بالاضافة الى أن التنسيق السياسي بين البلدين أتاح وضع سياسات مشتركة لمواجهة النفوذ الإثيوبي، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بسد النهضة والتحديات البحرية.

تبرز هنا حوجة مستمرة لتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين على جميع المستويات لضمان استمرار التعاون الفعال في مواجهة أي تغييرات إقليمية.

2. البعد الأمني والعسكري:

يتجلة التعاون العسكري بين مصر والصومال بوضوح في تدريب القوات البحرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتأمين الموانئ الحيوية. والمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة وتعزيز الأمن البحري يشكلان ركائز أساسية لضمان حرية الملاحة وحماية التجارة الدولية.

يبدو انه من الضروري استمرار تطوير القدرات الدفاعية الصومالية بالتنسيق مع مصر لمواجهة أي تهديدات مستقبلية.[22]

3. البعد الاقتصادي والتنمية:

إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشمل المساعدات، الاستثمار، ودعم البنية التحتية. فبرامج التنمية المستدامة في الصومال تسهم في تحقيق استقرار داخلي، وتقلل من المخاطر الأمنية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

هناك إمكانات كبيرة لتوسيع التعاون في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل النقل البحري والطاقة والزراعة.[23]

ثانياً: التحديات الحالية والمستقبلية:

-التهديدات الإثيوبية المستمرة: تسعى إثيوبيا لتوسيع نفوذها البحري والسياسي في المنطقة، ما يستدعي تطوير سياسات دفاعية مشتركة بين مصر والصومال.

- الأمن البحري: يشكل خطر القرصنة والأنشطة غير القانونية في البحر الأحمر تهديدًا مستمرًا، ويستلزم تنسيقًا مستمرًا على المستوى البحري.
- التحديات الداخلية للصومال: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض المناطق يؤثر على قدرة الصومال على المشاركة الفعالة في التحالفات الإقليمية.
- تغيرات التحالفات الإقليمية: تقلبات العلاقات بين الدول الإقليمية قد تؤثر على تنسيق السياسات المصرية-الصومالية.
- الأمن المائي:إن النزاع حول سد النهضة يبقى محورًا رئيسيًا يؤثر على الاستراتيجية المصرية في المنطقة.(24)

ثالثاً: فرص تعزيز التعاون المستقبلي:

- تطوير التنسيق الاستراتيجي: عبر إنشاء لجان مشتركة بين مصر والصومال لمتابعة التحديات الأمنية والسياسية وتعزيز التحالفات الإقليمية والدولية: الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية لدعم التعاون البحري والسياسي.
- التوسع الاقتصادي والاستثماري: عبر زيادة الاستثمارات المصرية في الصومال لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
- دعم التنمية البشرية: عبر برامج تدريب وتعليم للشباب الصومالي لتعزيز بناء القدرات المحلية.
- التعاون التقني والعلمي: تبادل الخبرات في مجالات التكنولوجيا والأمن البحري والملاحة.
- مواجهة التهديدات غير التقليدية: التنسيق للتعامل مع القرصنة، تهريب الأسلحة، والأنشطة غير القانونية في البحر الأحمر.
- تعزيز العلاقات الشعبية والثقافية: دعم برامج التبادل الثقافي والتعليم لتعزيز العلاقات بين الشعبين. (25)

رابعاً: تقييم استراتيجي شامل:

تستند العلاقة المصرية-الصومالية إلى أسس تاريخية ودبلوماسية وأمنية قوية، لكنها تواجه تحديات مستمرة من النفوذ الإثيوبي والتهديدات البحرية.

التقييم يظهر أن التعاون متعدد المستويات بين مصر والصومال يمثل نموذجًا لإدارة العلاقات الثنائية في بيئة إقليمية معقدة.هناك حاجة لتعزيز السياسات المشتركة على المدى الطويل، مع التركيز على استدامة التعاون السياسي، الأمني، والاقتصادي. (26).

الخاتمة:

توضح الدراسة أن العلاقات المصرية-الصومالية تمثل ركيزة مهمة لاستقرار القرن الأفريقي والبحر الأحمر. لقد أوضحت الدراسة أن مصر استطاعت عبر سياساتها الثنائية والتحالفات الإقليمية والدولية مواجهة التحديات الإثيوبية بشكل فعال، مع دعم الصومال سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا. كما بينت الدراسة أن استدامة هذه العلاقة تعتمد على تطوير التنسيق الاستراتيجي، وتعزيز التحالفات، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصومال، لضمان استقرار المنطقة وحماية المصالح المشتركة.

النتائج:

1/إن العلاقات المصرية-الصومالية تمتلك أسسًا تاريخية قوية تدعم التعاون الاستراتيجي.

2/إن التهديدات الإثيوبية تؤثر بشكل مباشر على الأمن البحري والإقليمي.

3/إن التعاون السياسي بين البلدين ساهم في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية.

4/يعتبرالدعم العسكري المصري للصومال معززا قويا لقدرات القوات البحرية وتأمين الموانئ الحيوية.

5/إن المبادرات الاقتصادية والتنموية المصرية تدعم الاستقرار الداخلي للصومال.

6/تعتبر التحالفات الإقليمية والدولية ذات أسهام كبير في تعزيز فاعلية السياسات الثنائية.

7/إن التحديات المستقبلية تتطلب استراتيجيات مستدامة متعددة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار.

التوصيات:

1/هنالك ضرورة لاستمرار تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين مصر والصومال لمواجهة التهديدات البحرية.

2/ لابد من تطوير برامج سياسية مشتركة لضمان الاستقرار الإقليمي وحقوق مصر المائية.

3/العمل على زيادة الاستثمارات المصرية في الصومال لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

4/إنشاء لجان استراتيجية مشتركة لمتابعة الأزمات والتحديات الإقليمية.

5/تنمية القدرات البشرية للشباب الصومالي من خلال برامج تعليمية وتدريبية.

6/توسيع التحالفات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان دعم مستدام.

7/تعزيز التبادل الثقافي والشعبي بين مصر والصومال لبناء قاعدة دعم قوية للعلاقات الثنائية.

المصادر والمراجع:

(1) معتز سلامة، الصومال والرسائل المصرية في الإطار الإقليمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2024، على الرابط التالي: acpss.ahram.org.eg

(2) محمد فؤاد رشوان، التعاون العسكري المصري الصومالي وتداعياته على الأمن الإقليمي، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2024. ص16

(3) مركز رع للدراسات الاستراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القرن الإفريقي والأمن القومي المصري، مجلس الوزراء المصري، القاهرة.ص11

(4) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القرن الإفريقي والتحولات الجيوسياسية في البحر الأحمر، القاهرة.ص13

(5) أحمد يوسف أحمد، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.ص153

(6) محمد عبد السلام، الأمن البحري في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.ص40

(7) عبد الله الأشعل، العلاقات العربية الإفريقية وأثرها في الأمن الإقليمي، دار النهضة العربية، القاهرة.ص134

(8) محمد سيد أحمد، الصراع الإقليمي في القرن الإفريقي، دار الفكر العربي، القاهرة.ص10

(9) مجلة كلية الآداب – جامعة سوهاج، الأزمة الصومالية في العلاقات الإقليمية العربية، العدد العلمي 2024، journals.ekb.eg

(10) Robert Rotberg, Battling Terrorism in the Horn of Africa, Brookings Institution Press.p.23

(11) Alex de Waal, The Real Politics of the Horn of Africa, Polity Press.p12

(12) Christopher Clapham, The Horn of Africa: State Formation and Decay, Oxford University Press.p21

(13) Peter Woodward, The Horn of Africa: Politics and International Relations, I.B. Tauris p34.

(14) Harry Verhoeven, Water, Civilisation and Power in Sudan and Ethiopia, Cambridge University Press.p51

(15) International Crisis Group, Red Sea Security and the Horn of Africa, Brussels.p6

(16) Abdi Ismail Samatar, Somalia: State Collapse and Regional Politics, Lynne Rienner Publishers.p65

(17) William Reno, Warfare in Independent Africa, Cambridge University Press.p78

(18) Said Adejumobi, The African Union and the Politics of Peacekeeping, Routledge.p98

(19) Koundouri, Phoebe et al., Food Security Risks in Egypt and Ethiopia, academic research paper. P9

(20) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العلاقات المصرية مع دول القرن الإفريقي،
(21) https//:www.sis.gov.eg
(22) موقع Ahram Online، Egypt and Somalia Strategic Partnership
(23) https//:english.ahram.org.eg
موقع Reuters
(24) Security developments in the Horn of Africa
(25) https://www.reuters.com
(26) موقع AP News
(27) Ethiopia's ambition for Red Sea access
(28) https://apnews.com
(29) AP News
موقع The Guardian
(30) Grand Ethiopian Renaissance Dam dispute
(31) https://www.theguardian.com
(32) theguardian.com
موقع Africa Center for Strategic Studies
(33) https://africacenter.org
(34) موقع International Crisis Group